تأملات في إشكالات قانون الرياضة التي أُثيرت خلال نهائي كأس الأمم الإفريقية المغرب 2025

بقلم

خديجة المضمض وشامة بلحسن[1]

أثار نهائي كأس الأمم الإفريقية (كان/CAN) المغرب 2025 عدة تساؤلات تتعلق بقانون الرياضة، من بينها انسحاب المنتخب السنغالي وجهازه التقني عقب الاعتراض على ركلة جزاء تم احتسابها بعد الرجوع إلى تقنية حكم الفيديو المساعد (VAR)، واقتحام مشجعي المنتخب السنغالي لأرضية الملعب واعتدائهم على عناصر الأمن ومتطوعين مغاربة، ثم استئناف المباراة في ظل مناخ يسوده انعدام الأمن.

وتطرح في هذا السياق عدد من الأسئلة الجوهرية:

- ما هي المخالفات المرتكبة في حق قانون الرياضة خلال هذا النهائي؟
- من هم الأطراف الذين تتحمل مسؤوليات قانونية؟
- كيف يمكن تحقيق العدالة، وتصحيح الوضع، وتطبيق قواعد قانون الرياضة في مثل هذا السياق؟

أولاً: المخالفات المرتكبة في قانون الرياضة خلال نهائي كأس الأمم الإفريقية المغرب 2025

تم تسجيل عدة خروقات لقانون الرياضة خلال هذه المباراة، من أبرزها:

1. الطعن في قرارات الحكم

وفقاً لقواعد قانون الرياضة، تُعد قرارات الحكم المتعلقة بمجريات اللعب (الخطأ، ركلة الجزاء، البطاقة، إلخ) قرارات نهائية. ويتمتع الحكم بسلطة فرض العقوبات التأديبية منذ دخوله أرضية الملعب إلى غاية مغادرته لها بعد صافرة النهاية.

ولا يحق لأي فريق الامتناع عن مواصلة اللعب بسبب قرار تحكيمي، حتى وإن اعتبره غير عادل.

يشكل التشكيك في العقوبة الممنوحة والضغط الممارس على الحكم مخالفة بالمعنى المقصود في المادة 82 من قانون الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (CAF) التأديبي والمادة 11 من القانون التأديبي للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA). تحظر هذه النصوص أي محاولة للتأثير على حكام المباراة وزعزعة استقرارهم.

2. انسحاب المنتخب السنغالي ومدربه

تنص المادة 148 من القانون التأديبي للاتحاد الإفريقي لكرة القدم، والمادة 14 من القانون التأديبي للفيفا، على أن رفض مواصلة المباراة يُعد مخالفة تأديبية جسيمة.

إن انسحاب لاعبي المنتخب السنغالي ومدربهم خلال نهائي 18 يناير، دون أمر من الحكم، يُعد بمثابة انسحاب غير قانوني من المباراة، بغض النظر عن عدد اللاعبين المعنيين أو مدة الانسحاب (انظر اجتهاد الفيفا: قضية *روخاس*، تشيلي/البرازيل، 1989).

---

[1] خديجة المضمض أستاذة القانون بكلية الحقوق بالدار البيضاء ومحامية بنقابة المحامين بالرباط في المغرب.

شامة بلحسن هي طالبة دكتوراه في قانون الرياضة في إسبانيا، حاصلة على دبلوم الماجستير في "قانون الرياضة" من كلية ريال مدريد لعلوم الرياضة التابعة للجامعة الأوروبية بمدريد، وهي كذلك بطلة تنس في العاب الأولمبياد الموحد ومدربة تنس في العاب الأولمبياد الخاص.

وتعد مغادرة أرضية الملعب أثناء المباراة إخلالاً بالعقد الرياضي للمنافسة، طبقاً للمادة 84 من نظام كأس الأمم الإفريقية. كما أن العودة المحتملة لاحقاً إلى الملعب لا تمحو هذه المخالفة. وقد غادر المنتخب السنغالي أرضية الملعب لأكثر من خمس عشرة دقيقة قبل استئناف اللعب.

3. الأثر النفسي والضرر الرياضي

كان لانسحاب المنتخب السنغالي أثر نفسي سلبي على لاعبي المنتخب المغربي الذين بقوا في الملعب، وخاصة اللاعب ابراهيم دياز، الذي تم تعيينه لتنفيذ ركلة الجزاء.

كما أفادت معطيات بوجود ضغوط مورست عليه حتى لا يسجل الهدف، كشرط لعودة المنتخب السنغالي إلى اللعب.

ووفقا للقانون الدولي للرياضة (Lex Sportiva)، فإن أي ميزة أو ضرر يتم تحقيقه بطرق غير مشروعة يُعد خرقاً لمبدأ النزاهة والعدالة الرياضية.

4. اقتحام أرضية الملعب وأعمال العنف

أدى رفض المنتخب السنغالي استكمال المباراة إلى اقتحام جماهيره لأرضية الملعب، واعتداء بعضهم على عناصر الأمن والمتطوعين، مما خلق حالة من انعدام الأمن العام.

وكان من الممكن أن تتطور هذه الأحداث إلى مواجهات عنيفة بين جماهير الفريقين، غير أن الجماهير المغربية تحلت بضبط النفس، ما حال دون تصعيد العنف.

ثانياً: المسؤوليات المترتبة عن أحداث نهائي كأس الأمم الإفريقية المغرب 2025

يمكن ترتيب عدة أنواع من المسؤوليات القانونية نتيجة هذه الوقائع:

1. مسؤولية المنتخب الوطني السنغالي

وفقاً لأنظمة الاتحاد الإفريقي لكرة القدم والفيفا، تتحمل الفرق مسؤولية تصرفات لاعبيها، وأطرها التقنية، وجماهيرها، إذا تسببت هذه التصرفات في توقيف المباراة أو الإخلال بالنظام العام الرياضي.

2. مسؤولية الاتحاد السنغالي لكرة القدم

يُسأل الاتحاد السنغالي لكرة القدم عن أفعال ممثليه (المدرب، اللاعبون، الجماهير)، وقد يتعرض لعقوبات تشمل الغرامات المالية، أو الإيقاف، أو الإقصاء من المنافسات المستقبلية.

3. مسؤولية الحكم

كان بإمكان الحكم إعلان الإنهاء النهائي للمباراة بعد انسحاب المنتخب السنغالي واقتحام الملعب، نظراً لاستحالة مواصلة اللقاء في ظروف أمنية مقبولة، مع تحرير تقرير رسمي بالوقائع.

إن عدم إعلانه نهاية المباراة، رغم حالة انعدام الأمن، قد يؤدي إلى مسؤولية تأديبية أو مهنية. كما أن الانتظار لأكثر من خمس عشرة دقيقة ثم استئناف المباراة دون اعتبار لما سبقها من أحداث يُعد سلوكاً خاطئاً.

ثالثاً: احترام قانون الرياضة وتطبيق قواعده

يجب احترام النظام العام الرياضي، المضمون بموجب أنظمة الهيئات الدولية والقارية، من قبل جميع الفرق المشاركة في المنافسات.

ولا يجوز لأي فريق الطعن في القرارات التحكيمية أو الانسحاب من مباراة جارية دون تحمل التبعات التأديبية.

ويرتكز قانون الرياضة على الالتزام الصارم بالأنظمة وعلى مبدأ العدالة، ولا يمكن أن يكافئ فريقاً سعى إلى احتجاز المنافسة رهينة، كما أكد ذلك اجتهاد محكمة التحكيم الرياضية (TAS) في قضية الوداد الرياضي ضد الترجي التونسي (نهائي دوري أبطال إفريقيا 2019).

ووفقاً للمادة 10 من القانون التأديبي للاتحاد الإفريقي لكرة القدم، فإنه عند انسحاب فريق من المنافسة، يتم إلغاء النتيجة المسجلة، ويُعلن فوز الفريق الذي بقي في الملعب بنتيجة (3-0)، دون اعتبار لمدة التوقف أو الاستئناف اللاحق للمباراة.

إن الانتهاكات التي شهدها نهائي كأس الأمم الإفريقية المغرب 2025 تطرح إشكالاً خطيراً بشأن مستقبل قانون الرياضة، وقد يكون لها تأثير على المنافسات الرياضية الدولية والقارية المقبلة. ومن ثم، يصبح من الضروري توضيح الوضع، ومعاقبة المسؤولين، وضمان احترام القواعد التنظيمية.

وتؤكد الأدلة المادية أن قانون الرياضة قد تم انتهاكه وتجاهل مقتضياته، كما يظهر من سلوك مدرب المنتخب السنغالي، وحارسه، وبعض لاعبيه، وجماهيره.

كما أن الحكم لم يلتزم بالقواعد الواجبة التطبيق عقب انسحاب المنتخب السنغالي والطعن في قراراته.

خلاصة القول، لقد كشف نهائي كأس الأمم الإفريقية المغرب 2025 عن ضعف الإلمام بقانون الرياضة لدى الفاعلين الرئيسيين في المجال. وأصبح من الملح تعزيز التكوين القانوني للمدربين، واللاعبين، والحكام، والمسيرين، من أجل ترسيخ ثقافة حقيقية لقانون الرياضة داخل المؤسسات الرياضية والوسط المهني.

وقد يكون إهدارا براهيم دياز لركلة الجزاء (عمداً أو سهواً) قد أنقذ نهائي كأس الأمم الإفريقية المغرب 2025 من فوضى محتملة، لكن بثمن تتويج الفريق المنافس بطلاً، في تجاهل القواعد الأساسية لقانون الرياضة.

وإذا كانت المعركة الرياضية على أرضية الملعب قد انتهت يوم 18 يناير 2025، فإن معركة قانونية أخرى قد بدأت من أجل إنقاذ قانون الرياضة من الانهيار وضمان حسن تطبيقه مستقبلاً. وقد تقدمت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم (FRMF) بشكاية إلى كل من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم والفيفا بشأن انسحاب المنتخب السنغالي من أرضية الملعب خلال النهائي.

كما أدان كل من الاتحادين الإفريقي والدولي لكرة القدم أحداث مباراة المغرب–السنغال، وقد يتم فتح مساطر تأديبية في هذا الشأن.

وينتظر المختصون في القانون الرياضي صدور القرارات القضائية لاستخلاص آثارها القانونية المستقبلية في المجال الرياضي.